

عمان : الخميس ١٠ ربيع الاول سنة ١٤٠٤ هـ الوافق ١٥ كانون الاول سنة ١٩٨٣ م. العدد ٤ ٩ ٧ ٣

صفحة	الفهريس
1981	قانون مؤقت رقم ( ۳۶ ) لسنة ۱۹۸۳ قانون سلطة الميـــاه
1901	قانون مؤقت رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون التجارة البحرية
1901	نظـــام رقم ( ٥٤ ) لسنـــة ١٩٨٣ نظام معدل لنظام رسوم المحاكم
1907	نظــام رقم ( ٥٥ ) لسنـــة ١٩٨٣ نظام رسوم المحاكم الشرعيـــة
1909	نظـــام رقم ( ٥٦ ) لسنـــة ١٩٨٣ نظام معدل للنظام المالي لجامعة اليرموك
1970	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة السويد بخصوص التعاون في حقول
	الطرق والطرق الرئيسية
1977	الغساء قرارات اعفساء من الرسوم الجمركية
1974	قرار اعفساء من الرمسوم الجمركية
1978	اتفاقية فيما بين الحكومة والشركة المتحدة لصناعة الادوية البيطرية المساهمة الحصوصية المحدودة

منديرية للطابع المسكرتة

Choin Control of the

قابون مؤقت رقم ( ٣٤) لسنة ١٩٨٣ قانون سلطة المياه

المادة ١ – يسمى هذا القانون( قانونسلطة المياه اسنة١٩٨٣) ويعمل به بعدمرور ثلاثينيوما على نشر ه في الجريدة الرسمية. المادة ٢ – يكون للكامات والعبارات التالية حيثها وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تبدل القبرينة على غير ذلك . –

السلط \_ \_ \_ ة : سلطة المياة المؤسسة بمقتضى هذا القانون .

نى رائسين لللعل ملك الملكة لللالاندالما الم

المجلس ... عبلس ادارة السلطة

مجلس الميــــاه : محلس ادارة دائرة المياه في اي منطقة يحددها المحلس .

الميـــــاه : المياه السطحية والجوفية من جميع المصادر بما في ذلك البحار والبحيــرات والانهار والبيابيع ومياه الامطار والسدود والآبار والبرك والحزافات وتشمل هذه الكلمة المياه المعدنية والمياه الساخنــة

الحوض المائي : القطاع الجغرافي في المملكة الذي يغذي النهر أو الرافد أو المياه الجوفية أو الاوديـــة سواء كانت مستديمة أومتقطعة الجريان ويشمل الحوض الذي يتم تحديده بقر ارمن المجلس.

التلــــوث : أى تغيير يطرأ على الخواص الطبيعية أو الكيماثية أو الحياتية للمياه الى درجة تحـــد أو قد تحد من صلاحيتها للاستعمال المقصود .

الكساح المساح المجاه المحاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائبة الناجمـــة عن الاستعمالات المحالة المحالة المحالة وما تحمله من عوادم .

مشروع المياه : اي قناه أوسد أوخندق أو مجرى ماء جار أو جاف ، أو ضفه، أو جسر أو عبارة أو بناء لتنظيم المياه أو تحويلها أو نخزينها أو نبع أو بئر أو واسطة لاستخراج المياه أو رفعها أو دفعها أو توزيعها أو عمل فرعي من اى نوع استعمل للحصول على المياه ورفعها ونقلها للاستعمالات المختلفة .

مشروع المجاري : المنشآت والاعمال المتعلقة بجمع ونقل والتخلص من الكساحة ، بما في ذلك شبكات الجمع وخطوط النقل وحفر التفتيش ومحطات التنقية والضخ داخل وخارج حدود مراكز التجمعات السكانية .

تنقية المياه : ازالةالشو اثب والمو ادالضار ةمن المياه بحيث تصبح مطابقة للمو اصفات المعتمدة للاستعمال المقصو د

المادة ٣ ــ تؤسس بموجب هذا القانون سلطة تسمى ( سلطة المياه ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال مالي واداري، ولها بهذه الصفة القيام بحميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغيرالمنقولة وحقوق المياه عن طريق الشهراء المباشر او الاستملاك وعقد القروض وقبول الهبات والتبرعات وابرام العقود، وابها ان تنبب عنها في الدعاوي التي تقيمها او تقام عليهاالنائب العام اوان توكل عنها احدالمحامين.

المادة ٤ ــ ترتبط السلطة برئيس الوزراء .

المادة ه ــ تناط بالسلطة المسؤولية الكاملة عن المياه والمجاري العامة في المملكةوالمشاريع المتعلقة بها ، وتمارس في سياق قيامها بهذه المسؤولية المهام التالية : ـــ

وضع سياسة ماثية للمحافظة على حقوق المملكة في مصـادر المياه وتنميتها او صيانتها واستغلالها
لتطوير الزراعة والصناعة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتباعي والصحي في المملكة .

ب ــ مسح مصادر المياه المختلفة والمحافظة عليها وتحديد اوجه تخصيص المياه وأولويات استعبالها ، ومراقبة تنفيذ ذلك .

ج – تطوير مصادر المياه وزيادة طاقتها ، وتحسين نوعينها ووضع الخطط والبرامج لتلبية الاحتياجات من المياه في المستقبل من داخل المملكة او من خارجها بما في ذلك تأمين مصادر مائية اضافيه بالتنقية او بالتقطير .

د – توجیه انشاء الآبار العاهة و الحاصة و تنظیمها ، والتنقیب عن مصادر المیاه وحفر الآبار التجریبیة
والاستکشافیسة والانتاجیسة و ترخیص حفر الآبار والحفارات والحفارین .

م - دراســـة وتصميم وانشـــاء وتشغيل وصيانـــة وادارة مشاريع المجاري العامــة بما في ذلك القيـــام
بعمليات التجميع والتكرير والمعالجة وكيفية التصرف بالمياه وغيرها .

و – وضع الشروط والمواصفات والمتطلبات الحاصة بحفظ المياه والاحواضالمائية وحبابتها من التلوث وسلامـــة منشآت مشاريع المياه والحجاري وشبكات التوزيع والتصريفالعامـــة والحاصــة.

Cho in Circle

- ز ــ القيام بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقــة بشؤون المياه والحجاري العامــة ومتابعتها لتحقيق اهداف السلطة بما في ذلك وضع المواصفات المعتمدة لنوعيــة المياه للاستعمالات المختلفة والمواصفات الفنيــة للاشغال والمواد المستعملة بغرض تطبيــق نتائجها في مشاريع السلطة وذلك بالاتفاق مع الاجهزة والدوائر الاخرى المختصة والعمل على نشر تلك المواصفات والنتائج وتعميم تطبيقها بمختلف الوسائل المتوفرة لدى السلطة .
- ج ـــ القيام او المساهمة في تخطيط ودراسـة وتصميم وتنفيذ وتشغيل وادارةوصيانةمشاريع المياهوالمجاري او المكملـةلشاريع المياه والمجاري في اي منطقة .
- ط ١ التصريح للمهندسين والحرفيين المرخصين للسماح لهم بممارسة العمل في تمديدات الميساه والمحياري العامة والمساهمة في تنظيم الدورات الحاصة بتدريبهم وتأهيلهم لرفع مستوى وكفاءة العمل في هذه التمديدات والتخفيف من فقدان المياه وتلويثها .
- - ى فرض القيود على استعمالات المياه . ومنع تبذيرها وتىرشيد استهلاكها .
- المادة ٦ مع مراعاة احكام هـــذا القانون تتولى الساطة دراســـة وتصميم وانشاء وتشغيل وادارة مشاريع الميــاه وصيانتها باستثناء اقامة مشاريع الري حيث يقتصر دور السلطة بشأنها على توفير المياه لها ، على انـه يجوز لها القيام بأي مشاريــع او مسؤوليات يعهـــد اليها القيام بها بتكليف من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ، بما في ذلك تطوير مناطق مشاريع الري الحكوميــة اجتماعياً واقتصادياً ولتحقيق سائر الغايات المقصودة من هذا القانون .

المادة ٧ — يتولى ادارة السلطة والاشراف على اعمالها مجلس ادارة ، يتم تشكيله على الوجه التالي : \_

رثيسسا	۱ – رئيس الوزراء
عضــوا	۲ — وزیر الزراعـــة
عضــوا	٣ — وزير الشؤون البلدية والقروية والبيثة
عضدوا	٤ — وزير الصناعة والتجارة
عضدوا	ه ــ وزير الصحــة
عضوا	٢ – أمسين العاصمسة
عضوا	٧ – رئيس السلطــة
عضوا	٨ ـــ رثيس المجلس القومي للتخطيط
عضوا	٩ – رئيس سلطة وادِي الاردن
ا تا عضوا	١٠ – أمسين عام السلطسة
	١١ ــ شخصان مـــن دوي الحبرة والاختصاص

- بـ يعين رئيس الوزراء بناء على تنسيب رئيس السلطة العضوين المنصوص عليهما في البند (١١) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد وتقبل استقالة اي منهم أو يعفى من عضويــــة المجلس بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس .
- ج \_ ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس ويمارس صلاحيات الرئيس في حالة غيابـــه او عدم حضوره اجتماع الحجلس .
- المادة ٨ يجتمع المجلس مرة واحدة في كل شهر على الاقلويكون انعقاده قانونياً اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على ان يكون رئيس المجلس أو نائب في حالة غيابه أو عدم حضوره من بينهم وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسه .
- المادة ٩ أ لا يحق لا تبي عضو من اعضاء المجلس او لأي موظف في السلطة ان يكون طرفا في اي من العقود والمشتريات او العطاءات التي تبرمها السلطة وتطرحها او تحيلها لتنفيذ مشاريعها او اعمالها ، كما لا يحق له ان يعمل في تلك المشاريع او الاعمال ، او يجني منها اي ربح او نفــع مادي بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك باستثناء الرواتب والمكافآت والاجور التي يتقاضاها مــن العمل في السلطة او مقابل الاشتراك في القيام باي من المهام المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة العمادرة بمقتضاه وفي حدود ما تسمح به هذه الاحكام .
- ب اذا خالف اي موظف في السلطـــة احكام الفقرة (أ) من هـــذه المــادة فيتعرض للاجراءات والعقوبات القانونية ويكون ملزما برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالاضافة الى التعويض على السلطة او على اي شخص آخر لحقه ضرر من ذلك .

### المادة ١٠ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات التالية : ـــ

- أ \_ وضع السياسة المائية في المملكة ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .
- ب الموافقة على الخطط الخاصة بتطوير الموارد المائية وحفظها وتحديد استعمالاتها وتوزيعها وتأمين مصادر اضافية للمياه والموافقة على الخطط الخاصة بالمياه والمجاري العامة وتوفير شبكات المجاري العامة
  - جــ دراسة مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسلطه ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .
- د ... دراسة مشروع موازنة السلطة ونظـام جدول تشكيــلات الوظائف فيها ورفعهمـــا الى مجلس الوزراء لاقرارهما .
- عقد القروض من المصادر الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء لتحقيق أغراض السلطة
- و ــ التنسيب الى مجلس الوزراء برسوم الوصل والاشتراكات وتعرفة الأسعار والتأمينات الواجــب استيفاؤها مقابل محتلف استعمالات المياه والمجاري العامة .
  - ز ـــ استثمار أموال السلطة في الأوجة وبالطريقة التي يراها مناسبة لمصلحة السلطة .
- ر ـــ التنسيب الى مجلس الوزراء بأن تقوم السلطة بأي مشاريع أو مسؤوليات يرى المجلس أن تقوم السلطة حـــ التنسيب الى مجلس الوزراء بأن تقوم السلطة لتحقيق الغايات المقصودة من هذا القانون .

Cho In Carried

المادة ١٤ ــ يتكون رأس مال السلطةمن : ــ

أ \_ مساهمة الحكومة . .

ب ـــ الموجودات التي تحولها الحكومة للسلطة من اموال منقولة وغير منقولة.

ج \_ الاموال التي يقرر مجلس الوزراء ضمها الى رأس مال السلطة حسب اصول المحاسبة المتبعة ،

د \_ الهبات والاعانات المالية التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء قبولها واضافتها الى رأس مالها ه

المادة ه١ ــ تتكون المصادر المالية للسلطة من : ــ

أ \_ الاموال المتأتية لها من اثمان المياه ومن الرسوم والاشتراكات والتأمينات وسائر العوائد التي تستوفيها السلطة عن خدماتها.

ب ـــ ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تمتلكها السلطة وريع مشاريع الاستثمار التي تقيمها ۽

د \_ الدخل المتأتي للسلطة من أي مصدر آخر .

المادة" ١٦ ــ تعتبر اموال السلطة اموالا اميرية وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول بــــه، وتحقيقاً لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٧ ـــ أ \_ للسلطة ان تودع اموالها بقرار من المجاس في بنك أو أكثر من البنوك المرخصة في المملكة ٦

ب ــ تنظم الشؤون المالية للسلطة بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون والى ان يتم اصداره تنظم تلك الشؤون بموجب تعليمات يصدرها المجلس ، على ان يصدر هذا النظام محلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ١٨ ـــ يتنظم حسابات السلطة وسجلاتها طبقاً للاصول المحاسبية المعتمدة وتدقق من قبل مدققي حسابات قانونيين يعينهم المجلس ويحدد اتعابهم ، ولمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات السلطة .

المادة ١٩ ــ للسلطة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزى ان تصـــدر سندات الدين او اسناد القرض او غيرها من الاسناد وفقاً للقوانين المعمول بها ، ويحـــدد مجلس الوزراء شروط تلك السندات واسعار فوائدها .

المادة ٧٠ ــ تتمتع السلطة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٢٢ ـ يجب على السلطة:

أ ـــ ان تخصص نسبة لا تقل على (١٠٪) من ارباحها السنوية كاحتياطي قانوني ، شريطة ان لا يتجاوز عموع هذا الاحتياطي في نهاية أي سنة مالية ( ٢٠٪) من رأس مال السلطة .

ط ــ تعيين أعضاء مجالس الميــــاه في المناطق .

المادة ١١ ــ أ ــ يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على أن يقترن القرار بالارادة الملكية وينهي استخدامه بالطريقة ذاتها .

ب \_ يحدد مجلس الوزراء راتب الرئيس وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية .

ج ـ تكون للرئيس صلاحيات الوزير في ادارة شؤون السلطة ويتولى تمثيلها لدى الغير وتنفيذ سياستها العامة ويمارس بالاضافة الى ذلك المهام والصلاحيات التالية :

٢ — اعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وتقديمها للمجلس

٣ – تنسيق العمل في مشاريع السلطة و تأمين التعاون بين أجهز تها الادارية والفنية المختلفة .

٤ - ادارة شؤون موظفي ومستخدمي السلطة .

ه - الاشراف على تتظيم الشؤون الادارية والمالية واللوازم في الساطة .

٣ — اعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالسلطة

٧ – ممارسة أي مهام أو صلاحيات أخرى يكلفه المجلس بها أو ينص هذا القانون أوالأنظىة
الصادرة بمقتضاه على أنها من صلاحيات الرئيس .

المادة ١٢ ــ يعين الأمين العام للسلطة بقرارمن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الحبلس وينهى استخدامه بالطريقةذاتها ويمارس صلاحيات الرئيس عند غيابه بصورة قانونية .

المادة ١٣ – أ – يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين يجري تعيينهم وتحدد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وساثر الأمور المتعلقة بهم بموجب أنظمه تصدر بمفتضى هـذا القانون والى أن تصدر هـذه الانظمة تعـالج شؤون الموظفـين بتعليهات يصدرها المجلس لمدة لا تزيـد على ستة اشهر من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

ب - ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة الرسمية والبلدية المنصوص عليها في للفقرة (أ) من المادة (٢٣) من هذا القانون الى السلطة بناء على قرارات يصدرها المجلس وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه السلطة من اولئك الموظفين والمستخدمين، ويحتفظ الذين ينقلون الى السلطة بكامل حقوقهم والالترامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم لدى تلك الجهات والمؤسسات والهيئات أو البلديات جزء آمن خدماتهم لدى السلطة على ان لا تسري احكام قانون التقاعد المذني الاعلى الموظفين التابعين منهم للنقاعد والدين يختازون الاستمرار في تقاضي رواتهم التي يتقاضونها أو يستحقونها بمقتضى نظام الحدمة المدنية المعمول بسه وتخول جميع المبالغ المقتطعة لحساب التقاعد من رواتهم التي تقاضوها قبل نقلهم الى صندوق التقاعد ،

ج – وأما الموظفون والمستخدمون الدينلاينقلون الى السلطة فيتم تسريحهم بقرارات من المجلس وفقًا الاحكام العسريج المنصوص عليها في نظام الحدمة المدنية

ب ــ تخصيص رصيد الارباح لتمويل مشاريع السلطة المقررة في خططها ويرد ما يزيد عن ذلك الى خزينة الدولة اذا قرر مجلس الوزراء ذلك .

المادة ٢٣ – أ ــ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تنتقل الى السلطة جميع المهام والصلاحيـــات والالتزامات والحقوق الخاصة بالمياه والحجاري العامة أو المتعلقة بها والمنوطة عند نفاذ احكام هذا القانون بأي جهة حكومية أو مؤسسة أو هيئة رسمية عامة أو بلدية وللسلطة في سبيل القيـــام بتلك المهام والصلاحيات والالتزامات القيام بما يلي : \_\_

١ ـــ انشاء دوائر مختصة تتولى تنفيذ مهام السلطة وصلاحياتها والتزاماتها .

٢ — انشاء دوائر للمياه في انحاء المملكة يكون لكل منها مجلس مياه تشترك فيه الجهات الرسميسة والاهلية التي لها علاقة بشؤون المياه والمجاري وذلك لتحقيق مشاركة المواطنين والهيشات المحلية في اقرار اولويات مشاريع للمياه والمجاري العامة ووضع برامج تنفيذها .

٣ – شراء أو استملاك أو استثجار العقارات والاراضي والحقوق المتعلقة بها بما في ذلك حقوق المياه اللازمة لمشاريع السلطة المختلفة وتأمين الحرم اللازم لشبكات المياه والحجاري والمنشآت الخاصة أو المتعلقة بها .

عضع وانتاج اللوازم التي تحتاجها السلطة في اعمالها ومشاريعها المتعلقة بالمياه والمجاري العامة وتوفير تلك اللوازم لمشاريع وأعمال المياه والمجاري العامة .

ه - القيام بالأعمال اللازمة لتأمين الرقابة الفنية على انشاء وتشغيل وصيانة مشاريع المياه والحجاري العامة والخاصة .

٢ - أ - جمع والاستمرار في جمع المعلومات المتعلقة باحتياجات المملكة من المياه لمختلف الاغراض وكذلك المعلومات المتعلقة باستهلاك المياه والاستفادة منها في وضع الخطط لنخاصة بتأمين احتياجات المملكة من المياه وترشيد استهلاكها .

ب - حفظ سجلات تتضمن معلومات تفصيلية عن النواحي الفنية والمالية وغيرها من المعلومات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتكاليف الانشاء والصيانة والتشغيل وذلك لكل مشروع من مشاريع السلطة .

ب - تستمر الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بممارسة المهام والصلاحيات والالتزامات بمقتضى والالتزامات المتعلقة بالمياه والمجاري العامة وممارسة ثلث المهام والصلاحيات والالتزامات بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها وذلك الى ان يقرر مجلس الوزراء نقلها الى السلطة وفقا للطريقة والمراحل التي يراها مناسبة لتمارسها بمقتضى أحكام هذا القانون بما في ذلك نقل جميع الأموال والموجودات المنقولة وغير المنقولة والاجهزة والمعدات والاقسام والوحدات الادارية وغيرها التابعة لتلك الجهات الم السلطة وينقضي الوجود القانوني والواقعي للجهات المذكورة عند صدور قرار نقلها غلى ذلك الوجه.

ج — تعتبر السلطة الخلف القانوني والواقعي للجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات المنصوص عليها في الغقرة (أ) من هذه المادة وبعد استيفاء اجزاءات ثقل صلاحياتها ومسؤولياتها الى السلطة وتوليها القيام بالمهام والأعمال التي كانت تقوم بها تنتقل الى السلطة جميع الحقوق والالتزامات التي كانت تملكها تلك الجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات او تتحملها ، وتحقيقا لذلك تلتزم السلطة عندثذ بتنفيذ العقود والاتفاقيات التي كانت تلك الجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات قد عقدتها وكأنها معقوده مع السلطة .

المادة ٢٤ ــ تعتبر اراضي الدولة الواقعة ضمن حزام عرضه الف متر على كل جانب مــن منتصف خطوط الميـــاه وقنوات الري الرئيسية مخصصة لتطوير مشاريع الري الحكومية اجتماعيا واقتصاديا ، ولا يجوز التصرف بهذه الاراضي أو استعمالها بأي صورة من الصور الا بموافقة مجلس الوزراء بعد الاستثناس برأي الحبلس .

المادة ٢٥ - أ – تعتبر جميع مصادر المياه الموجودة داخل حدود المملكة ملكا للدولة سواء كانت تلك المصادر على سطح الارض أو في باطنها وفي المياه الاقليمية أو الأنهر أو البحار الداخلية ولا يجوز استعمالها أو نقلها الا وفقا لأحكام هذا القانرن .

ب - لا يجوز استعمال أو استغلال المياه في أي مصدر مسن المصادر التي لا تقع تحت ادارة أو اشراف أو مسؤولية السلطة فيما يزيد على الحاجات الشخصية والعائلية أو الاستعمالات الحاسة المتعسارف عليها ، أو بما يتجاوز الحقوق المقررة في المياه بموجب القوانين والانظمة المعمول بها بمسا في ذلك حقوق الشرب والسقاية لمساحة الارض التي يقوم أو يوجد فيها ذلك المصد .

ج ــ يُحظر على اي شخص من الاشخاص الطبيعيين او المعنوبين بيع المياه من اي مصدر من المصادر او هبتها او نقلهاالا بموافقة خطية مسبقة من السلطة وضمن الشروط والقيود التي تقررها او تتضمنها الاتفاقيات والعقود التي تبرمها مع اولئك الاشخاص .

د \_ يترتب على جميع الاشخاص الذين تنطبق عليهم احكام اي من الفقرتين ( ب ) و ( ج ) من هذه
المادة تو فيق اوضاعهم مع هذه الاحكام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القـــانون وذلك
تحت طائلة العقوبات الجزائية والمـــؤوليات الاخرى المنصوص عليها فيه .

المادة ٢٦ – اذا لم تتفق السلطة و المالك على مقدار التعويض الواجب دفعة مقابل استملاك العقارات والاراضي والحقوق المتعلقة بها وحقوق او مشاريع المياه والحجارى العامة فيجوز لاي منهما ان يقدم طلبا الى المحكمة المحتصة لتعيين هذا المقدار وفقالاحكام قانون الاستملاك المعمول به كما يجوز لهما الاتفاق على احالة الحلاف للتحكيم وفقا لاحكام قانون التحكيم المعمول به .

المادة ٧٧ – لايجوز لأي جهة رسمية او اهليةاو شخص آخر القيام بأي اعمال تتعلق بالمياه والمجاري ممسا يدخل ضمن اختصاص السلطة بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الا بعد الحصول على موافقة المجلس الحطيسة .

مرحلة من مراحله او بأي جزء منه الى اية جهة اخرى مواء كانت حكوميــــة او بالدية او اهلية .

المادة ٢٩ ــ على السلطةان تقدمالى مجلس الوزراءتقريرا عن اعمالها وميزانيتهاالعمومية وحساباتها الحتاميةللسنةالسابقة

المادة ٣٠ ــ أ ــ يعاقب بالحبس لمدة لاتقل عنستة اشهرولاتزيد على سنتيناو بغرامة لاتقل عن الف دينارولاتزيد على خمسة الاف دينار او بكلتا العقوبتين كل من ارتكب ايا من الافعال التالية : ـــ

١ ــ اقامة اي انشاءات او ابنية مهما كان نوعها على اراضي الدولـــة ضمن الحزام الأرضي المنصوص عليه في المادة ( ٢٤ ) من هذا القانون .

٧ – الاعتداء على اي من مشاريع السلطة او مصادر المياه او المجاري التي تقـــع تحت ادارة او اشراف السلطة وادى الى الحاق التلف بأي من الانشاءات او الآليات او الاجهزة او المواد التابعة للسلطة او لتلك المشاريع او المصادر او الحجاري او أدى الى تعطيل اي منها .

٣ – احداث التلوث في ايمصدر من مصادر المياه التي تقع تحت ادارة واشر اف السلطة بصورة مباشرة او غير مباشرة او التحبب في وقوعة وعدم ازالته خلال المدة التي تحددهـــــا السلطة

ب ــ يعاقب بالحبس لمدة لاتقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لاتقل عن ماثة دينار ولاتزيد على الف دينار كل من ارتكب ايا من الافعال التالية .

١ – القيام بأي عمل او تصرف على اراضي اللمولة ضمن الحزام الارضي المنصوص عليه في المادة (٢٤) من هذا القانون دون موافقة السلطة الحطية المسبقة ولو لم يكن من شأن ذلك العمل او التصرف الحاق الضرر بأي من مصادر المياه والمجاري العامة او بالسلطة :

٢ – القيام بأي من الاعمال والمهام التي لايجوز لغير السلطة القيام بها بمقتضى هذا القانون دون موافقتها الخطية المسبقة .

٣ – التصرف بمصادر المياه او بالمياه او بالمشاريع الخاصة بها او بالمجاري العامة بصورة تخالف احكام هذا القانون بما في ذلك بيع المياه او هبتها او نقلها او ستعيالها او استغلالها او الاقدام على اي عمل او تصرف يلحق الضرر بتلك المصادر او المياه او المشاريع الحاصة بهــــا او استعمال المجاري بصورة تخالف احكام هذا القانون .

 ٤ - القيام بأي عمل يتعلق بالمياه او المجاري دون الحصول على الرخص او التصاريح او المواققة التي يتطلب هذا القانون الحصول عليها .

ج – يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

د 🗕 اذا ادين اي شخص بارتكاب أي من الافعال المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ) و ( ب ) مـــن هذه المادة فيترتب على المحكمة إن تحكم عليه في الوقت نفسه بقيمة الاضرار التي نتجت عن الجربمة المدة التي تحددها له، واذا تخلف عن ذلك فللسلطة ان تقوم بتلك الاعمال والرجوع على المحكوم عليه بجميع نفقاتها مضافاً اليها ( ٥٠٪ ) من هذه النفقات.

المادة ٣١ ــ مع مراعاة احكام المادة (٢٣) من هذا القانون يلغى اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مـــع احكام هذا النظام .

المادة ٣٢ ــ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصـــة بالموظفين وبالشؤونالمالية واللوازم والاشغال الخاصة بالسلطة وبالرسوم والاجور والتأمينات التي تستوفيها السلطة مقابل الحدمات التي تقدمها بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٢ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

### 1917/17/2

رئيس الوزراء	وزير	وزيـــر	وزير الثقافة والشبباب
ووزير الدشاع	الاعلام	الماليسلة	ووزير السياحة والاثار
مضر بسدر ان	عدنان ابو عوده	سالم مساعده	معن ابو نوار
وزيــــر العـــدل	وزير الزراعة	وزیـــر ایلو امــلات محمد عضوب المزبن	وزير شؤون الارض المحتلة
احمد عبدالكريم الطراونه	مروان دودين	محمد عضوب الزبن	حسن ابراهيم الدكتور
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزيرًا الخارجية النارجية	التموين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزر ووزير النتك المهندس على السحيمات
عاول السريت	مروان القاسم	ابراهيم ايوب	المهندس علي السحيمات

وزبر دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت وزيرة التنبية الاجتماعية انعام المفتي الدكتور زهير ملمس

وزيسر وزير وزيسر الاشمغال المامة الصناعة والتجارة المسلسل المهندس عوني المصري وليد عصفور الدكتور جواد العناني

## خى در المعنى المعنى المارية المارية المارية المارية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/ ١٩٨٣/ نأمر بوضع النظام الآتي : \_

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٣

# نظام معدل لنظام رسوم المحاكم

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم المحاكم لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (١) من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي بشطب عبارة ( ولا تزيد عــــلى سبعة دنانير وخمسهائة فلس في الدعوى الصلحية ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ولا تزيد على خمسة عشر دينارا في الدعوى الصلحية ) .

### 1984/14/14

ا لحسین بن طلال

رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير الثقافة والشبباب
ووزير الدناع	الاعلام	المالية	ووزير السياحة والاثار
م <b>ضر بدران</b>	ع <b>دنان اب</b> و عودة	س <b>الم مساعده</b>	معن أبو نوار
وزيــــر	وزیر	وزیسسر	الارض المحتلة
المــــدل	الزراعة	المواصلات	
د عبد الكريم الطراونه	م <b>روان دودین اح</b> م	محم <b>د عضوب الزین</b>	
وزير الاوقاف والشؤون	وزير	اء وزير	رزير دولة لشؤون رئاسة الوزر
والمقدسات الاسلامية	الخارجية	التموين	ووزير النتل
كأمل الشريف	م <b>روان القا</b> سم	<b>ابراهيم ايوب</b>	الهندس على السحيمات
رئاسة الوزراء	وزيــــر	وزيـــر	
وزير دولة لشؤون	الثربية والتعليم	المحـــة	
حكمت الساكت	<b>الدكتور سعيد اقـــل</b>	ت <b>ور زهي مل</b> حس	
وزيــــر العهــــل <b>الدكتور جواد العناني</b>	العامة الصناعة والتجاره	والبيئة الاشمغال	وزير وزير الشؤور الداخلية والقروية اهد عبدات حسن ا

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٤ نصادق ـ بمقتصى المادة (٣١) من الدستور ـ عـلى القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولسة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

1944/11/2

قانون مؤقت رقم ( ۳۵ ) لسنة ۱۹۸۳ قانون معدل لقانون التجارة البحرية

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التجارة البحرية لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع القانون رقـــم ( ١٢ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كتمانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢١٥) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقره ( أ ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : ــ ب ــ بالرغم مما ورد في اي قانون آخر يعتبر باطلا كل شرط او اتفاق ينزع اختصاص المحاكم الاردنية في النظر في الخلافات الناشئة عن وثائق الشحن او النقل البحري .

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير الثقافة والشباب
ووزير الدناع	الاعلام	المالية	ووزير السياحة والاثار
مضر بدران	ع <b>دنان ابو عودة</b>	<b>سالم مساعده</b>	مع <b>ن أبو نوار</b>
وزيــــر	وزير	زیــــر	الارض المطلة
المـــدل	الزراعة	اوامـلات	
احمد عبد الكريم الطراونه	م <b>روان دودين</b>	تعد عضوب الزبن	
وزير الاوقاف والشؤون	وزير	اء وزير	زير دولة لشؤون رئاسة الوزر
والمقدسات الاسلامية	الخارجية	التموين	ووزير النتل
كامل الشريف	<b>مروان القاسم</b>	<b>ابراهيم ايوب</b>	المهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون	وزيـــر	زیــــر	وزيرة التنبية و
رئاسة الوزراء	التربية والتعليم	سندـــــة	الاجتماعية الد
هكمت الساكت	الدكتور سعيد التــل	ز <b>زهیر مل</b> مس	انعام المقي التكتو
			وزير وزير الشاءن

# نى رائسين للنعك ملك الملكة لعدور بالعاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/ ١٢/٧ نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٣

# نظام رسوم المحاكم الشرعية

صادر بمقتضى المادة (٣٥) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ،نشره في الجريدة الرسمية ٦

المادة ٢ ــ تستوفى الرسوم المستحقة بموجب هذا النظام عند تقديمالدعوى والاستثناف والمعاملات الاخرى :

المادة ٣ ــ يستوفى الرسم النسبي عن قيمة اي صلث أو مستند أو دعـــوى او غيرهـــا محررة بغير العملة الاردنيــة بالسعر الرسمي .

المادة ٤ ــ تستوفى الرسوم المستحقة من قبل الموظف المختص ويبين مقدارها على اوراق المعاملة ويوقع الموظف على ذلك بعد وضع ختم المحكمة وبيان التاريخ وتدون مفردات الرسوم التي استوفيت في الدعوى على الاعلام الاصلي والصورة التي تبلغ للخصم .

### الفصل الشـاني رسوم الدعساوى

المادة ٥ ـــ يستوفى من المدعي رسم نسبي مقداره اثنان ونصف في المائة من قيمة المدعى به على ان لا يقل هذا الرسم عن خمسة دنانير وان لا يزيد على خسين دينارا .

المادة ٢ – يستوفي رسم مقطوع مقداره لحمسة دنانير عن كل دعوى من الدعاوى التالية : ـــ

أ - ١ - اثبات الرشـــد

٢ - رفع اللجـر ٣ – اثبات الارشدية في التوليه

ب \_ يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة عشر ديناراً عن كل دعوى من الدعاوى التالية : \_ ١ \_ اثبات النسب ٢ ــ نفي النسب

ہ ــ عزل الوصي

٧ ــ عزل المتولي

٦ ــ عزل القيم

٣ ــ التفريق بين الزوجين لاي سبب

٤ ـــ الاستحقاق في الوقف

ه ـ دعوى الطاعة

المادة ٧ \_ يستوفى رسم مقطوع مقداره ثلاثة دنانير عن كل دعوى من الدعاوى التالية :

اذا لم تكن مشتملة على مبلغ من المال :

أ \_ النفقــة

ب ـ اجرة الحضانة

ج – اجرة الرضاع

د \_ اجرة المسكن ه – طلب الحضانة

و ــ طلب الولايـــة

ز - طلب الضـم

ح ــ طلب التعويض عن طلاق التعسف

ط \_ قطع او اسقاط احد الطلبات المنصوص عليها في الفقرات من ( أ \_ ح ) من هذه المادة اذا كان قد صدر فيها حكم .

المادة ٨ – يستوفى الرسوم النسبي المنصوص عليه في المادة (٥) من هذا النظام في اي منالدعاوى المبينة في المادة (٧) منه اذا اشتملت الدعوى عند تقديمها على المطالبة بالحكـــم بمبلغ وكان الرسم النسبي على تلك الدعوى

المادة ٩ ــ يستوفي من الشخص الثالث اذا كان مدعيا الرسم الذي يستحق على دعواه كما لو تقدم بها مستقلة .

المادة ١٠ – مع مراعاة احكام المادة (٨) من هذا النظام يستوفي عن كل موضوع دعوى رسم مستقل اذا تعددت 

المادة ١١ – يستوفى في جميع الدعاوي التي لم يرد لها ذكر في هذا النظام الرسم الذي يستوفى عند تنظيم وثيقة من نوعها.

( الفصل الثالث )

رسوم الاستثناف والاعتراض وغير ذلك

المادة ١٢ لـ يستوفي من المستأنف عن موضوع الاستثناف الرسم الذي يستحق على ذلك الموضوع عند تقديم الدعوى المحكمة الابتدائية ؟

المادة ١٣ – أ – يستوفى نصف الرسم المقرر عند تقديم الاعتراض العادي على الحكم الغيابي وعند استثناف القرار غير الفاصل في موضوع الدعوى على ان لايقل مايستوفى في هذه الحالة·عن مبلغ دينارين وخسائة

ب\_ يستوفى الرسم المقرر كاملا عن اعتراض الغير .

فلس وان لا يتجاوز ثلاثة دنانير .

المادة ١٤ – أ – يستوفى نصف الرسم المقرر عند طلب السير في الدعاوى الموقوفة او تجديد الدعوى المسقطة اذا لم يمض على قرار الوقف او الاسقاط ستة اشهر على ان لا يقل ما يستوفى في هذه الحالة عن دينارين وخميمائة فلس .

ب- يستوفى الرسم كاملا اذا مضت المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) مـن هذه المادة على قرار
الوقف او الاسقاط .

المادة ١٥– يستوفي الرسم كاملا في دعاوي اعادة المحاكمة .

المادة ١٦– لاتستوفى رسومالاستثناف فيالدعاوىالتي ترفعها المحكمه الابتدائية من نفسها الى محكمةالاستثنافالشرعية

المادة ١٧ – لايستوفي رسم على طلب الاذن بالخصومة ، او اعتناق الدين الاسلامي الحنيف .

المادة ١٨- لا يستوفى مقدما رسم على دعاوى الحسبة التي ترفع من شاهد الحسبة او النائسب العام وحين الفصل في الدعوى تحكم المحكمة على المحكوم علية بالرسوم المستحقة ويجرى تنعصيلها منه من قبل مأمور الاجراء بناء على طلب الموظف المسؤول في المحكمة عن استيفاء الرسوم . ويرسلها الى محاسب الشرعية لقيدها حسب الاصول اذا لم يدفعها المحكوم عليه لمحاسب الشرعية رأسا .

المادة ١٩ – لا يستوفى الرسم مرة اخرى في القضية المفسوخة من محكمة الاستئناف الشرعية عند اعادة النظر فيهالدى المحكمة الابتدائية ولو تكرر استثنافها ،

( الفصل الرابسـع ) دسوم الزواج والطـــلاق

المادد ٢٠- يستوفى عن كل عقد زواج او تصادق على زواج مهما كان مقدار المهر وتوابعه رسم مقطوع مقداره عشرة دنانير ويشترط في ذلك انه اذا جرى عقد نكاح شخص متزوج بزوجة على قيد الحياة من غيران يوجهد مبرر للزواج الآخر يرفع هذا الرسم الى خمسين دينارا في كل زواج مكرر على انه يجوز لقاضي القضاة اعفاء افراد العشائر الرحل من دفع رسم عقد الزواج المذكور ولو كان الزواج مكررا ٥ المادة ٢١- يستوفى عشرة دنانير عن كل طلاق يسجل لدى المحكمة .

الفصل الحامس الاشهادات او الحجج

المادة ٢٧ - يستوفى رسم بقطوع مقداره خسة دنالير عند تسجيل حصر الارث ويشترط في ذلك انه إذا زادت، عاملة الارث عن مناسخة أن يدفع عن كل مناسخة خمسة دنائير .

المادة ٢٣ – يستوفي مبلغ خمسة دنانير عن كل حجة من الحجج التالية : \_

أ ــ تسجيل الوصية

ب ــ نصب الوصي

ج ــ تثبيت الولي .

د ــ نصب المتولي على الوقف

ه -- نصب قائم مقام المتولي

و ــ نصب الناظر او المشرف

ز ـ عند طلب تسجيل استقالة احد الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرات من (ب\_و) من هذه المادة

۔ الحجر

ط ــ محاسبة احد الاشخاص المذكورين في الفقرات من ( ب ــو) من هذه المادة .

ى ــ تصديق الحساب المقدم من احد الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرات من (ب ــ و) مــن هذه الحالة اذا هذه المالة اذا زاد عن الرسم المقطوع .

ك \_ حجة عزوبه .

ل ـ حجة ابسراء

م - حجة محرم

ن \_ حجة اعالة

ســـ حجة خلو موانع

المادة ٢٤ ــ يستوفى ثلاثة دنانيرعند تسجيل الوكالة التي لاتتضمن اكثر من موضوع واحد ويستوفى خمسة دنانيرعن الوكالة التي تتضمن اكثر من ذلك .

المادة ٢٥ ــ يستوفى مبلغ ثلاثة دناليراذا كانموضوع الحجج لايقبل تقدير قيمة ولم ينص عليه في هذا النظام ويستوفى عن الاشهادات التي لم يرد لها ذكر في هذا الفصل الرسم الذي يستحق دعوى من نوعها .

المادة ٢٦ ــ يستوفى نصف الرسم المقرر في حالة الرجوع عن اي من الحجيج او عن تصحيحها .

المادة ٧٧ ــ أ ــ يستوقى عن المال الذي هو موضوع الحجة رسم بنسبة ( ١٪ ) من قيمة المال على ان لا يقل عن دينارين ولا يزيد عن عشرين دينارا للرسم النسبي .

ب مع مراعات احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يستوفى عن حجة الاذن للولي او الوصي او المتولي رسم لا يقل عن دينارين ولا يتجاوز خسة دنائير .

الفصل السادس

الماعة ٢٨ سايعتن لدافع الرسوام ان يحصل على نسخة من اعلام الحكم أو الحبجة دون أن يدفع رسماً اخر ويستوفى

Charles of the second of the s

المادة ٢٩ ــ يستوفى عن كل نسخة من ايه وثيقة او حجة او حكم مماهو مسجل في سجلات المحاكم الشرعية، نصف الرسم المقرر الذي استوفى عن المعاملة الاصلية على ان لا يقل عن دينارين وخمسمائية فلس ولا يزيد عن خمسة دنانير .

المادة ٣٠ ــ يستوفى عن كل نسخة ضبط او صور الدعوى وسائر الاوراق المحفوظـــة لدى المحكمـــة رسم مقطوع مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل صفحة .

المادة ٣١ – يستوفى رسم مقطوع مقداره خمســة دنانير عن كل صورة من الوثائـــق والاحكام اذا مضى على هذه الوثيقة او الحكم مدة عشرين سنة من تاريخ تقديم الطلب .

### الفصل الســـابع رسوم التركات والادانــــات

المادة ٣٧ ــ يستوفى رسم مقطوع مقداره ثلاثة دنانير عند طلب تحرير التركة وذلك عدا الرسوم الاخرى التي تستحق بمقتضى المواد التالية في هذا النظام .

المادة ٣٣ ــ بستحق رسم مقداره ثلاثة في المائة عن صافي التركة الذي يقسم على الورثـــة بعد حسم النفقات والديون ورسوم التركة ومصاريفها .

المادة ٣٤ ــ يستوفى من المدين رسم نسبي مقداره واحد في المائة من قيمة الدين الاصلي الذي يعطى من مال الايتام سواء اكان الدين مؤمناً برهن او كفالة .

### الفصل الثــــامن رسوم متفرقــــة

المادة ٣٥ ــ يستوفى خمسهائة فلس عن كل شخص يطلب تبليغه بواسطة المحكمة او احد موظفيها .

المادة ٣٦— يستوفى ماثة وخمسون فلسا رسم قيدية مقطوع عن كل استدعاء يقدم للمحكمة الابتدائية او احد موظفيها او للمحكمة الاستثنافية ولم يستحق عليه رسم آخر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣٧\_ يستوفى خسائة فلس عند التصديق على توقيع اي موظف من موظفي المحاكم الشرعية .

المادة ٣٨ ـ يستوف دينار واحد عند طلب الحجز الاحتياطي اذا كان الدين خمسين دينارا فأقل واذا زاد عن خمسين دينارا يستوفى ديناران

### الفصل التاســع رسوم الانتقــــال

المادة ٣٩- اذا قرر القاضي الشرعي اثناء النظر في دعوى إجراء كشف بأمر يتعلق بها او اضطر الى اللهاب لمكان آخر لسباع وكالة او شهادة او تحليف يمين او غير ذلك فعلى الفريق الذي تم ذلك العمل بناء على طلب او على المدعي اذا كان ذلك العمل قد تم بناء على تنسيب المحكمة ان يقدم وسائط نقل صالحة للموظف او على المدعي اذا كان ذلك العمل قد تم بناء على تنسيب المحكمة ان يقدم وسائط نقل صالحة للموظف المعمول به اجراء ما ذكر وان يدفع ايضا الميازمات المستحقة بمقتضى الحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به عن الليله التي قضاها الموظف خوارج نبيته وعلى هذا الموظف ان يدرج جميع النفقات في ضبط القضية .

المادة ٤٠ ـــ يدفع للعاقد المأذون خمسة دنانير اجرة له عن كل عقد نكاح يجريه ويجوز لقاضي القضاة اعفــــاء افراد العشائر الرحل من دفع اجرة العاقد المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٤١ ــ يلغى نظام رسوم المحاكم الشرعية رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥١ واي نظـــام او نص آخر يتعلق برسوم الحـــاكم الشرعية يتعارض مع احكام هذا النظام .

### الحسين بن طلال

### 1944/14/4

رئيس الوزراء	وزير	وزير		وزير الثقافة والشباب
ووزير الدناع	الاملام	المالية		ووزير السياحة والاثار
م <b>ضر بدران</b>	<b>عدنان ابو عودة</b>	س <b>الم مساعده</b>		معن أبو نوار
وزيــــر العـــــدل روزير الداخلية بالوكالة ا <b>حمد عبد الكريم الطراونه</b>		وزیـــر المو اصلات محمد عضوب الزبن		وزير شؤون الارض الم <del>دسس</del> لة <b>حسن ابراهيم</b>
رزير الاوتناك والشؤون	وزيـــر	وزير		زير دولة لشؤون رئاسة
والمتدسات الاسلامية	الخــارجية	التبوين		ووزير النقل
ك <b>امل الشريف</b>	م <b>روان القاسم</b>	<b>ابراهيم ايوب</b>		المهندس علي السحيم
وزير دولة لشؤون	وزيـــر	ــــر		وزيرة التنمية
رئاسة الوزراء	التربية والتعليم	<u>حــــ</u> ة		الاجتماعية
هكهت الساكت	الدكتور سعيد التــل	زهبي ملحس		انعام المفتي
وزيـــر	وزير	وزيـــر	41	وزير الشؤون البلدية
الميـــــك	الصناعة والتجارة	الاشتقال العابة		والتروية والبيئة
الدكتور جواد المناني	<b>وئيد عصفور</b>	هندس عوني الصري		حسن المومني

عى الحسيق لللطال المسترك الملكة للالانبراها تميه

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/ ١٢/٧ نأمر بوضع النظام الآتي : \_

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٣

1944/14/4

الحسين بن طلال

وزير الثقامة والشباب ووزير السياحة والإثار معن أبو نوار رئيس الوزراء ووزير الدناع م**ضر بدران** دزير الإملام **مدنان ابو عودة** وزير شؤون الارض المعتلة **حسن ابراهيم** وزيــــر اللو اصلات وزير الزراعة م**روان دودين** وزيـــر العـــدل وزير الداخلية بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النّتل المهندس علي السحيمات

وزيرة التنبية الإجتماعية

أنعام المفتي

نظام معدل للنظام المالي لجامعة اليرموك

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام ( نظام معدل للنظام المالي لجامعة البرموك لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مـــع النظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشر ه في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة ( ٥ ) من النظام الاصلي باضافة الفقرة ( ج ) التالية اليـــها : ـــ

بالرغم مما ورد في هذا النظام لمجلس الامناء إنشاء مديرية مائية خاصة لاى مشروع مـــن مشاريع الجامعة تتولى أعمال المحاسبة والشؤون المالية المتعلقة به وفق قانون الجامعة وانظمتها وتعليهاتها ، وتتألف هــــده المديرية من المدير المالي وعدد من الموظفين الماليين اللازمين للذلك ويكون المدير المالي في هذه الحالة مرتبطا بمديرالمشروع الذي يحق له ممارسةالصلاحيات المحنو لةلمديرالادارة فيالامور المالية بمقتضى احكام هذاالنظام.

وزير الاوتاف والشؤون والمتدسات الاسلامية كامل الشريف وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء **حكبت الساكت** 

يخدم مصلحة بلديهما المشتركة ويشمل هذا التعاون على وجه الحصوص المجالات التالية : ـــ أ \_ تخطيط وتصميم الطرق ب ــ انشاء الطرق والتحكم في النوعية ج ـــ ادارة واساليب صيانة الطرق

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٥٧٢) تاريخ ١٩٨٣/١١/١٦ المتضمن

الوافقة على اتفاقية التعاون في حقول الطرق والطرق الرئيسية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الاردنيةالهاشمية

اتفاقيه

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة السويد بمخصوص التعاون في حقول الطرق والطرق الرئيسية

إن ندعيم التعاون الاقتصادى والفني بينهما ، ونظرا لرغبتهما بالتعاون في حقول الطرق والطرق الرئيسية د

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة السويد والمشار اليها فيها يلي ، بالطرفين المتعاقدين اهتماما منهما

يقوم الطرفان المتعاقدان بالتعاون المتبادل في حقول الطرق والطرق الرئيسية بما فيه مصلحة البلدين

يشجع الطرفان المتعاقدان ويدعمان جهود التعاون وتبادلالتجارب بين السلطات والمعاهدوالمؤسساتذات

يوافق الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتوسيع نطاق التعاون المتبادل في حقول ادارة وهندسة الطرق بما

1 . . .

د ــ انشاء تصليح وصيانة الجسور

العلاقة للعمل في ادارة الطرق في بلديهما

وحكومة السويد بتاريخ ٢٠/٣٠/١٠/٣٠ بشكلها التالي :

فقد قررتا عقد هذه الاتفاقية بينهما

المَّادة ـ ٣

"هـ ــ هندسة سلامة الطرق .

و أسر الظمة المعلوامات عن الطرق

ز ـ تدريب الاشخاص

ح – تبادل الاخصائيين والحبراء في حقول الطرق

ط ـــ تبادل المعلومات والتوصيات فيها يتعلق بالتنمية في حقول الطرق والطرق الرئيسية •

ى – تنظيم اللقاءات العلمية بعقد الندوات وغيرها في كلا البلدين ك – اقامة المعارض في كلا البلدين

## الغاء قرارات اعفاء من الرسوم الجمركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/١١/٢٣ ــ بالاستناد الى المادة ٢٧٩/أ من قانون الجمارك رتم (١٦ ) لسنة ١٩٨٣ — الموافقة على الغاء قرارات الاعفاءات من الرسوم الجمركية التالية التي سبق وان صدرت عن مجلس الوزراء لورود بعض هذه الاعفاءات في قانون الجمارك الجديد وانتهاء الحاجة التي من أجلها صدر الاعفاء بالنسبة للبعض الآخر : ــــ

١ – قرار اعفاء اللوازم التي يستوردها الطلاب الذين يتلقون دروسا بالمراسلة في هندسة الميكانيك وهندسة التلغزيون والاجهزة الالكترونية لاستعمالها في دراستهم .

٣ ـ قرار اعفـاء المطبوعات والادوات المكتبية والنهاذج والعينات والهدايا غير المخصصة للبيع الـــواردة لشركات الطيران والملاحة البحرية الاجنبية .

 إ - قرار اعفاء المواد و الاجهزة و المعدات التي تستورد بقصد انشاء مستودعات للتبريد علاوة علىمستودعات التبريد التي استوردت معفاة في ظل قرار الاعفاء فقد انشأت مؤسسة المناطق الحرة ووزارة التموين مستودعات تبريد تغطي حاجة المملكة هذا بالاضافة الى مستودعات التبريد الموجودة في المستودعات العامة .

قرار اعفاء ما تستورده المصانع الاردنية من مادة الشحوم الحيوانية لصناعة صابون الزينة .

٦ – قرار اعفاءالمحركات والادوات واللوازم التي تستوردها البلديات لاستعمالها في مشاريعالكهرباء والشوارع .

٧ – قرار اعفاء مواد الوقود والزيوت التي تتزود بها الطائرات الاجنبية في المطارات الاردنية .

٨ – قرار اعفاء المواد التي تستورد من قبل معامل الرخام والمرمر .

٩ – قرار اعفـــاء الصفائح والرقائق والانابيب والخزانات من المطـــاط الصناعي لنقل وتجميع الميـــاه وتخزين الانتاج الزراعي . .

سيقوم الطرفان المتعاقدان بالاتفاق على صبيغ وتكاليف النشاطات الفردية المشمولة بالتعاون والمدرجة ل هذه الاتفاقية بواسطة السلطاتاو المعاهد او المؤسساتاو الجهات الاخرى المختصة مباشرة وفق الانظما والقوانين في كلا البلدين .

يقدم الطرفان المتعاقدان جميع التسهيلات الفردية والشكلية المتعلقة بتحضير واجراء المباحثـــات لانجاز وتحقيق اي نشاط تعاوني ضمن نطاق هذه الاتفاقية .

يقوم الطرفان بالاتصال فيها بينهما للاتفاق علىطريقة تطبيق هذه الاتفاقية والعمل على تشكيل لجنةمشركة 🛘 ٢ ــ قرار اعفاء السيارات والمقطورات المبردة لنقل الخضار والفواكه والمواد القابلة للتلف . من ممثلين عنهما من اجل القيام بالاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية ومتابعة تطبيق خطط العمل المنبثقة عنها وذلك بقصد استمرار وتنمية التعاون المتبادل ضمن نطاق هذه الاتفاقية .

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة ( ٥ ) سنة وتتجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يعرب احد الطرفين المتعاقدين للطرف الاخر كتابيا وقبل ستة اشهر عن رغبته في انهاء العمل بها وان انهاء هذه الاتفاقية لا يؤثر عـــلى صلاحية المرتيبات والعقود التي تم الاتفاق عليها خلال مدة صلاحية هذه الاتفاقية .

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائقالتصديق عليها طبقا للاجراءاتالقانونبة المعمول بها في كلا البلدين .

صدرت هذه الاتفاقية من نسختين في مدينة ( عمـــان ) بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ وذلك باللغتين العربيــــــ والانجليزية وكل نص يعتبر اصليا ومعتمدا بالتساوي وفي حالة حصول اي خلاف فيعتمد النص باللغ الانجليزية كمرجع .

عن حكومة السويــــد عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزير النقل والمواصلات وزير الاشغال العامسة

 $(x,y) = (x_1,\dots,x_n) = (x_n)^{-1} x^n f^T(x_n)$ 

## قرار اعفاءمن الرسوم الجمركيه

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣ ــ بالاستناد الى احكام المادة ١٥٩/د من قاتونا الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ – الموافقة على اعفاء الشركات الاجنبية ( المكاتب الاقليمية ) المسجلة في الاردة أ بموجب قانون تسجيل الشركات الاجنبية رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٧٥ وفق الشروط التالية : \_\_

- ١ اعفاء الاثاث والتجهيزات التي تستوردها المكاتب الاقليمية واللازمة لتجهيز مكاتب المقر من الرسوم الجمركة والرسوم والعوائد الاخرى الا اذا قرر وزيرا المااية والصناعة والتجارة غير ذلك ه
  - ٢ السماح لها بادخال العينات التجارية على ان تقدم شهادة مصدقة بها من وزارة الصناعة والتجارة .
- ٣ ـ اعفاء الاثاث المنزلي الذي يستورده الاشخاص غير الاردنيين اللدين تستخدمهم الشركـــة الاجنبية في مقرها أو المملكة من الرسوم الجمركية شريطة ابراز شهادة من الشركة الاجتبيــة مصدقة من وزارة الصناعة والتجارة الا اذا قرر وزيرا الماليـــة والصناعة والتجارة عدم الاعفاء .
- ٤ السماح لممثل شركة المقر فقط على ن يكون غير اردني باستيراد سيارة واحدة كل ثلاث سنوات تحت وضع الادخال المؤقت لاستعماله الشخصي وذلك طيلة مدة اقامته في المملكة وارتباطه بالعمل في مقر الشركة الاجنية الا اذا قرر وزيرا المالية والصناعة والتجارة عدم منح هذا الحق ۽

 $(V_{\rm obs}) = 0$ 

The state of the s

### اتف\_اق

فيها بين الحكومة والشركة المتحدة لصناعة الادوية البيطرية المساهمة الخصوصية المحدودة \_ : فيما بين **:**\_

- ١ ـ معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ ــ الشركة المتحدة لصناعة الادوية البيطرية المساهمة الخصوصية المحدودة .

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ /١١ /١٩٨٣ ، والمتضمن الموافقة علىعقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة فريقاً ارل والشركةالمتحدة لصناعة الادوية البيطرية المساهمة الخصوصية المحدودة . ممثلة برئيس مجلس ادارة الشركة فريقاً ثانيا . اتفق الفريقان على ما يلي : ـــ

- اولا : تعني كامة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية جميع المواد التي يستوردها الفريق الثاني من الانواع
  - ١ 🗕 المواد الكيماوية الاولية التي تدخل في صناعة العلاجات الطبية البيطرية .
    - ٢ الآلات والماكينات الثابتة اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
      - ٣ مواد التغليف المعدة خصيصاً لتعبثة منتجاتها وحفظها .
  - ثانيــــــاً : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بمرافقة وزارة الزراعة .
- ثالثــــاً : يستصدر الفريق الاول قراراً باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقيــــة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجامعــة الاردنية وذلك بالكميـــات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة وذلك ضمن الشروط
- رابعاً : يتعهد الفريق الثاني بأن لايستعمل المواد المعفاة الا في انتاج العلاجات الخاصة به وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع اي قسم من المواد المعفاه او التخلي عنه قبل تصنيعه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حال مخالفة الفريق الثاني لاي حكم من احكام قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ او شروط وزارة المالية/الجمارك وتحفظاتها فانه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعفيت منها تلكالمواد بالاضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك او اي قانون آخر وتخضع
  - خامساً : يحق للفريق الاول الغاء هذه الاتفاقية في اي وقت يراه .
    - وقعت هذه الاتفاقية في ١٩٨٣/١١/٣٠ .

فريــق ثـــاني رئيس مجلس ادارة الشركة المتحدة لصناعة الادويةالبيطرية المساهمة الخصوصية المحدودة

فريسق اول

والتحفظات التي تقررها وزارة المالية / الجمارك .

قيوده وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية /الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

وزير الصناعة والتجارة